

الاعتدال لها وهذا الكواكب مستمرة في الوجود لا يبعث فيها انقطاع والطلاق لها الدعوى الكواكب الاربعة والاعراض  
الغالبية الاعراض والصور والاعراض في الضور والاعراض وهو عندها انفسها في الزمان الثاني من زمان  
وجودها وهو خلق لا تدرى الوجود الذي اعطاها عليه لانه بمنزلة الصداق بين هذا الممكن الحاضر فان قلت فالحق  
لا يتصرف بالوجود الحادث فمن قبله هذا المردود ودرت حرايته والابد له من جعل فلما تجلى الحق للصور وتحوّل  
الذي جازبه الشرع اليه انما كتبتا عنهما واوضحا موصفا وهو عين ماردة للمكان الصوري والذاتية  
من الوجود حين ادمت فالحق له نسبتان في الوجود نسبة الوجود الفعلي الواجب له ونسبة الوجود الصوري  
وهو الذي يتجلى في خلفه اذ من المحال ان يتجلى في الوجود الفعلي الواجب له لانه لا عين لنا تدركه بها اذ نحن  
في حال عدسنا ووجودنا مرتبين له يرتل عتاه حكم الامكان فالله لا يمت اى من حيث تطيه حقايقنا  
فالله ان يكون تجليه في الوجود الصوري وهو الذي يقبل التخيّل والتبدّل فان وجوده في الممكن الذي  
يتخلع به فيظهر به الحق في تجليه فانظر باوتك في هذا الموضع فانه موطن حق محال والاسان الشرع الذي  
اوتى اليه ونسبة عليه ما افحصنا عنه الهارطريق فان الكثير من الهارطريق الله وان تتركه في الحق الكواكب  
له مردك وكما راوه والصوره ماهو المرعيه ومن علم ما قرناه من بيان قصد الشرع فيه علم كيفية صلايه  
العالم وهو العالم وما يبعثه من الهاء وما يلقى منه وبارئته الحق من الهاء والحق انما نحن نرى  
الارض ومن عليها واليبس يجمعون وما ذريت على الحقيقة الوجود الذي يتجلى فيه من خلقه من خلقه  
الذي اصطلقت به صور الممكنات واعراضها لان الورد لا يكون مع وجود الموزون وبغايه وانما يكون  
بعد انتقاله وعدمه من هذا الموضع وهو انفسه بالعدم وليس ذلك الا للصور والاعراض فهو وارث  
على التوليم والاختراع وانما على التوليم والقبول حاصل على التوليم والاختراع الزم على التوليم وهذا معنى الوجود  
النسبتيه الى الحق فهو يتبع كونه لم يرتل موجد العالم لم يرتل العالم لحدوثها فالله لا يحد في  
عين التوليم فلا يقبل له طريقه في اليبس لانه من ذاته لم يرتل تحت حكم التوليم التي له اما بالعدم او  
بالوجود فلا تقتصر جملة النسبتيه الهائيه فلندرك حكمه النسبتيه الزوجانيه في هذه المسئلة وذلك الوجود  
الذي ذكرناه في النسبتيه الهائيه هو العجز الخاص الذي لا يمكن من الله سواها كان هناك سميت وضعي  
ان يمكن فعله اليجاد على كل حال وبكلا وجهه وانما الحكم الزوجاني في هذه النسبتيه  
وهو الامل الصلبي في الحكم الوجداني فاذا وارثت بالتحاكيه الاصل صورته من الضر كما قلت تلك الصوره اهلنا

الاولوس

الاعتدال له وذلك الحوادث غير متوحد وان لم يرتل عن الحوادث فلا يلزم ان يكون عادتها متلهامه قولها  
لنفسه فالحق قد اختر عن نفسه انه محيب عبده اذ اسأله ويرضي عن اذا الصلاه ويقرب بوقته عبده اذا  
تاب فانظر العقل لمن شاع ومن الخيال ان صدق ذلك وكذب ربي وانما عندك الكواكب عليه وانت بعدك  
مثل ونسبتك الاخذ عن الله وهو علم بنفسه فهو الذي نعتت به هذا كله وعلم حقيقة هذا كله  
بحانه وما هيته ولكن جهة النسبتيه الى الله وذلك جهة ان يذاته وقد سمعتا وجدنا ونسبتا على التقدّر  
فيها فانت باعقل ينظرك شريفة ان تعلم حقيقة ذات خالفت لا تسبح في غير مبدانك ولا تتعدي في  
نظرك معرفة المرتبة ولا تتعرض للذات جملة واحدة فان الله قد بان لنا انه جعل او منزل التعريف كما  
عباده في اسفارهم باحوالهم فقط ان كنت ذاعق اسلمه ثراثة ما يلزم انه اذا كان الامر كذلك فلهذا  
ان يكون حادثا ذلك المر في نفسه لا عقلا ولا لغوا ولا شرعا فانك تقول قد فعلت عندنا اليوم حيف  
وهو صحيح هل هو عندك لاولد وثر في نفسه فذلك الوقت بل قد كانت عينه موجوده منكم ثمسوس  
سنة ومع هذا فلا يحتاج اليه لبيانه وظهوره فمن اراد الدعوى على الله ينزل عقله ويقدم بين يديه  
شرعه فان الله لا يقبل التقييد والعقل لا يقبله بل لا التجلي في كل صورة كما له ان يرتك في اتي صورة  
شاه فالله الذي ركبت في الصورة التي لم تبق له سحابة بصورة معينة ولا حصرت فيها بل جعلت  
له ما هو به تعريفه ان له وهو تجل في الصور فما قد لا الله حق قدره الا الله ومن وقف مع انه في اتي  
به نفسه ولم يبد ظله تحت حكم عقله من حيث نفسه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واعلم ان معنى الحكم  
فان يكون عقلا لو على وقد يكون عقلا وطيا معا وقد يكون وطيا وكونه نفس الوطى عين العقول ان  
الوطى لا يصح الا بعد الزوجان ومنه الحق وطيا وطبيعا وقد يكون طيا واللسان على المولادة  
وقد يكون طيا واللسان انما الحق فهو توجه الحق على الممكن في حضرة الاسكان بالارادة المحيية ليكون  
معها الاجتماع فاذا توجه عليه بما ذكرناه اظهر في هذا الممكن التكبير فكان الذي تولد من هذا الاجتماع  
الوجود الممكن فعين الممكن هو المسمى له والنتيجة الارادية التي تكاها والا ينتاج وجودا في عين الممكن  
والاعراض الفرع الذي يتولم بالاعراض الحسني ما في هذا الحكم من الاعراض الظاهر في ايمان الممكنات لظهور  
آثار الاعراض في اذ لا تتخلفها ان في نفسها ولا في نسبتها وانما اثرها وسلطانها في عين الممكن الهائيه  
من الانتقار والحاجة الى ما يبيد الاسرار فيظهر سلطانها فيه فلها نسبتا الفرع والشروط فاقامة

مطلب  
الاعراض